

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2010/6/11-7

مسائل التنظيم والإدارة

البند 13 من جدول الأعمال

مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن

مقدمة للمجلس للعلم*

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>).



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2010/13-E
6 May 2010
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

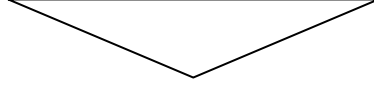
هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الأمن الميداني ومنسق شؤون السيد: M. Lorentzen رقم الهاتف: 066513-2343
الأمن في البرنامج:

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*



يحيط المجلس علماً بالوثيقة "مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن" (WFP/EB.A/2010/13-E).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الخلفية

- 1- أحاط المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2009 بالوثيقة "مذكرة إعلامية عن تنفيذ ترتيبات إدارة الأمن" (الوثيقة WFP/EB.A/2009/13-D) وتعتزم الأمانة الإبلاغ دورياً عن التقدم المحرز وعن أي تغييرات كبيرة تطرأ على حصة البرنامج في التكاليف أو في آلية تقاسم التكاليف.
- 2- وتقدم هذه الوثيقة معلومات عن حصة البرنامج في تكاليف الأمن الميداني لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، بما في ذلك عمليات التمويل وتكاليف الأمن الأخرى التي يتحملها البرنامج خلال الفترة المالية الحالية، بما في ذلك صندوق حفظ الأمن وصندوق الطوارئ الأمنية للفترة 2008-2009. كما تعرض الوثيقة اقتراحاً بشأن استراتيجية شاملة ومستدامة للأمن.

الاستعراض الاستراتيجي لأمن البرنامج الميداني

- 3- اعتمد البرنامج ثقافة أمنية بشأن "كيفية البقاء" لتمكينه من تلبية احتياجات الجوعى في أي مكان في العالم في ظل تزايد الأعمال العدائية وانعدام الأمن. وكان الهجوم على مكتب البرنامج في إسلام آباد في أكتوبر/تشرين الأول 2009 دلالة على التغيير الكبير في أوضاع الأمن.
- 4- وعملاً على مواجهة التحديات الجديدة يجب أن تتسم إدارة الأمن بالمرونة، حيث يجب على البرنامج تحديد ووضع أولويات تعزيز الأمن الشامل الذي يمكنه من المضي في ممارسة أنشطته. وكما لاحظت المديرية التنفيذية، يتعين التركيز على ما يلي:
 - 1) وضع هيكل واضح لإدارة الأمن وخطوط الاتصال وسلسلة القيادة وضمان وضوح الفهم لدى المسؤولين عن الأمن وأعمال الموظفين؛
 - 2) إقامة تدريب مستمر في مجال الأمن للإدارة العليا ومدراء الأمن وموظفي الأمن في البرنامج ومكاتبه؛
 - 3) الامتثال الصارم للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي وإيفاد بعثات تقدير الأمن وتقدير آثار الانفجارات وتحديث المباني للتخفيف من التهديدات الإرهابية؛
 - 4) زيادة قدرة البرنامج على جمع وتحليل ونشر المعلومات لتحديد المخاطر المقبلة والاتجاهات الجديدة دعماً لتخطيط العمليات ومواجهة الطوارئ.
- 5- بصرف النظر عن هذا التغيير في مجالات التركيز فإن أهداف شعبة الأمن الميداني تظل كما هي، أي الحفاظ على نظام قوي ومتناسك لإدارة الأمن الميداني والالتزام بثلاثة مبادئ في هذا الصدد، وهي:
 - 1) تمكين البرنامج من ممارسة أنشطته بضمان الاستجابة السريعة والمتناسكة للمخاطر المتعلقة بالأمن وغيرها من حالات الطوارئ؛
 - 2) ضمان وجود عملية فعالة لإدارة مخاطر الأمن وسرعة تنفيذ إجراءات التخفيف منها في إطار عملياته وتحديد مستوى مقبول من المخاطر؛
 - 3) وضع وتنفيذ إجراءات تشغيلية وسياسات داخلية فعالة في مجال الأمن.

- 6- وحددت شعبة الأمن الميداني رؤيتها كشعبة أمن حديثة ومهنية يمكنها أن تقدم الدعم التشغيلي للمدراء الإقليميين والقطريين الذين يشكلون مدراء الأمن الرئيسيين على المستوى الميداني. ويتعين على الشعبة، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، أن تقوم بوضع وتنفيذ سياسة أمنية داخلية سليمة وتنفيذ البرامج وإصدار الإرشادات وتوفير التدريب لضمان سلامة وأمن الموظفين والعمليات، وكذلك التعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية تلافياً لازدواجية الجهود وصوناً للموارد. وستتولى الشعبة إجراء تحليلات للمخاطر وليس تجنبها فقط من أجل التأكد من قدرة البرنامج على مواصلة عمله في ظل تحديات الأمن المتزايدة، إلى جانب التزام الشعبة الصارم بإجراءات الأمم المتحدة في إدارة المخاطر الأمنية وتحديد المستوى المقبول من المخاطر التي تشكل جميعاً جزءاً رئيسياً من مهمتها.
- 7- وتم استعراض مستوى الموظفين كما تم تحديد الوظائف الإضافية المطلوبة للتدريب وتحليل المعلومات. ومن شأن اتباع الشعبة لنهج مرن إلى جانب تحديد قائمة بالموظفين الاحتياطيين أن يوفر عدداً إضافياً من الموظفين للاستعانة بهم عند الحاجة.
- 8- وتسلم رؤية الشعبة بالحاجة إلى تعزيز المرونة وإدارة الأمن الداخلي والتدريب وتوفير المعلومات وأعمال تحليل وتنفيذ تدابير تخفيف المخاطر. وطبيعة عمل الشعبة هي طبيعة تشغيلية تستهدف تلبية الاحتياجات المتغيرة استناداً إلى النجاحات التي حققها الهيكل الحالي لإدارة الأمن. وتركز الشعبة على الإدارة الآمنة للعمليات وسلامة وأمن موظفي البرنامج ومن يعولونهم وأمن مباني البرنامج وأصوله.

حصة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في تكاليف أمن الأمم المتحدة المرتبطة بالميدان في الفترة 2010-2011

- 9- وافق المجلس في دورته العادية الأولى في عام 2005 على دعم الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ نظام معزز وموحد لإدارة أمن موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم (الوثيقة WFP/EB.1/2005/10).
- 10- وبلغت الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة (A/64/6/Sect.34/Add.1) من أجل التمويل المشترك لتكاليف الأمن الميداني لإدارة شؤون السلامة والأمن للفترة المالية 2010-2011 ما يعادل 209.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بالمبلغ الذي خصص للفترة المالية السابقة وقدره 174.4 مليون دولار أمريكي. ويستبعد من ذلك بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية للأمم المتحدة التي لا يشترك فيها البرنامج.
- 11- وبموجب الأسلوب الجاري لتقاسم التكاليف يعتمزم البرنامج المشاركة خلال الفترة 2010-2011 بمبلغ 24.4 مليون دولار أمريكي. ويستند ذلك إلى عدد الموظفين في الميدان البالغ 10 809 موظف على نحو ما أشارت إليه وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين "ترتيبات تقاسم التكاليف للأنشطة الممولة بصورة مشتركة" (CEB/2009/HLCM/FB/8).
- 12- يبين الجدول 1 تكاليف التمويل المشترك لإدارة شؤون السلامة والأمن من 2002 حتى 2011

الجدول 1: التكاليف المتصلة بالأمن الميداني للأمم المتحدة (بملايين الدولارات)		
فترة السنتين	التكاليف المتصلة بالميدان لإدارة شؤون السلامة والأمن	حصة البرنامج في تكاليف الأمم المتحدة المتصلة بالميدان
2003-2002	42.9	6.5
2005-2004	113.1	13.2
2007-2006	172.3	20.2 ^(أ)
2009-2008	174.4 ^(ج)	17.3
2011-2010	209.9 ^(د)	24.4 ^(ب)

(أ) تم تلقي مبلغ ائتماني قدره 3.2 مليون دولار أمريكي في عام 2006.

(ب) تم تلقي مبلغ ائتماني قدره 1.4 مليون دولار أمريكي في عام 2010.

(ج) حسب الميزانية المقترحة لإدارة السلامة والأمن للفترة 2011-2010.

(د) ما زال الرقم النهائي قيد الاستعراض لدى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

13- وافق المجلس التنفيذي على تمويل تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في الفترة 2011-2010 من الحساب العام (WFP/EB.2/2009/5-A/1). ومن المتوقع أن تبلغ حصة البرنامج في تكاليف إدارة السلامة والأمن خلال الفترة 2011-2010 ما يعادل 24.4 مليون دولار أمريكي، وسوف يعرف الرقم النهائي بعد اعتماد تقرير أداء إدارة السلامة والأمن للفترة 2009. وعلى غرار ما سبق، فإن سائر الأرصدة غير المنفقة في إطار الجزء الذي يتم تقاسمه من ميزانية إدارة السلامة والأمن ستفيد لحساب الوكالات المشاركة، وعلى نحو ما حدث في الماضي سيعاد أي رصيد غير منفق من الجزء المتعلق بتقاسم التكاليف في ميزانية إدارة السلامة والأمن إلى الوكالات المشاركة. وفيما يتعلق بالفترة 2011-2010 فإن حصة البرنامج في تكاليف الأمم المتحدة المتعلقة بالميدان تشمل تكاليف ثلاثة مستشارين للأمن الإقليمي المسؤولين عن دعم المكاتب الإقليمية والقطرية، ورصد تنفيذ المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، وتنسيق أنشطة الأمن والتدريب والإبلاغ وأعمال التحليل واتخاذ التدابير الوقائية والانتشار الفوري في حالات الطوارئ.

14- سيقوم البرنامج، بصفته عضواً في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، بتقديم التوجيهات بشأن المتطلبات التشغيلية لإدارة الأمن في الميدان. وسيواصل البرنامج العمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ومع الشبكة المشتركة بين الوكالات على مستوى الميدان والمقر في وضع وتنفيذ استراتيجية وآليات للنظام العالمي لإدارة الأمن والتأكد من عدم التداخل بينها وبين عمل شعبة الأمن الميداني.

15- ستواصل إدارة السلامة والأمن إعداد التقارير المنتظمة عن توزيع التكاليف الممولة بصورة مشتركة وسوف يتضمن تقرير أداء الأمانة العامة للأمم المتحدة تفاصيل عن المساهمات في تمويل النفقات المتعلقة بالأمن للمنظمات المشاركة والنفقات الفعلية ذات الصلة.

تكاليف الأمن الداخلي في البرنامج

16- يتحمل البرنامج، علاوة على تكاليف المشاركة في منظومة إدارة الأمن بالأمم المتحدة تكاليف داخلية كبيرة للمسائل المتصلة بالأمن الخاص به.

موظفو الأمن الميداني

- 17- تسدد أجور مدير شعبة الأمن الميداني وكبير موظفي الأمن واثنتين من محلي الأمن في المقر من ميزانية دعم البرامج والإدارة وتسدد أجور اثنتين من مستشاري الأمن واثنتين من موظفي التدريب في مجال الأمن من المبلغ المخصص لصندوق الطوارئ الأمنية وقدره 14.5 مليون دولار أمريكي للفترة 2010-2011.
- 18- يستخدم البرنامج حاليا 56 موظفا أمنيا ميدانيا يمولون جميعا من تكاليف الدعم المباشرة.

بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية

- 19- يشترك البرنامج في بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية لتوفير الإغاثة لأسر الموظفين الدوليين والمحليين الذين يفقدون حياتهم أثناء خدمتهم في البرنامج. وتغطي البوليصة 12 000 من موظفي البرنامج ومعاليمهم بتكلفة قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي لكل فترة مالية من ميزانية دعم البرامج والإدارة. ويجري إعادة النظر في هذه البوليصة بغرض التوصل إلى بوليصة تضمن تغطية أوسع لجميع الموظفين.

معدات الأمن والامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي

- 20- تتوفر المعدات المتصلة بالأمن لكفالة امتثال جميع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي ومواجهة المخاطر. وتمول هذه المعدات جزئيا من تكاليف الدعم المباشرة، كما تمول المتطلبات الدنيا لمعدات أمن الاتصالات، مثل أجهزة اللاسلكي ذات التردد العالي جدا، من تكاليف الدعم المباشرة أيضا. وعندما لا تكفي تكاليف الدعم المباشرة المحلية فإنها تستكمل من صندوق حفظ الأمن أو من صندوق الطوارئ الأمنية.
- 21- وتسدد أيضا التكاليف ذات الصلة بالأمن والمتعلقة بعمليات الإخلاء والنقل والحصة المحلية في تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن من تكاليف الدعم المباشرة. ويمكن للموظفين في بعض مراكز العمل اتباع إجراءات أمنية إضافية تتعلق بالمسكن على النحو الذي يوافق عليه فريق إدارة الأمن على المستوى القطري وتمول هذه التكاليف أيضا من تكاليف الدعم المباشرة.

التقرير النهائي لنفقات صندوق حفظ الأمن في البرنامج

- 22- وافق المجلس في خطة الإدارة للفترة (2004-2005) على إنشاء صندوق حفظ الأمن كصندوق مستقل لتغطية تكاليف التدابير الأمنية. وفي الفترة (2008-2009) شمل ذلك المتطلبات الأساسية للامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي في المكاتب القطرية والمكاتب الجديدة والمكاتب التي نقلت إلى مراحل ذات مستوى أمني أعلى وتحديث بعثات تقدير حالة الأمن الموفدة إلى المكاتب الإقليمية والقطرية. وتشمل النفقات من صندوق حفظ الأمن في البرنامج بعثات تقدير الأمن ومعدات الأمن والتدريب والتكاليف الأخرى.

بعثات التقدير الأمني

- 23- يعتزم البرنامج إعادة تقدير تدابير الأمن المادية والإجرائية في المكاتب القطرية مرة كل سنتين إذا تسنى ذلك بهدف تحسين أمن المباني والتحكم في أماكن الوصول إليها واتخاذ التدابير لحماية المركبات وأماكن انتظار السيارات. وفي الفترة

2008-2009 تم إيفاد بعثات تقدير أمني إلى 34 مكتبا ميدانيا وأحد مكاتب الاتصال. وحصل المدراء القطريون على قرص مُدمج يتضمن تقرير بعثة التقدير الأمني وتوصياتها، وتم طرح 1 338 توصية. ويبين الجدول 2 أن 37 في المائة من التوصيات تتعلق بجوانب القصور الإجرائية و 33 في المائة بمعدات الأمن و 21 في المائة بتعزيز المرافق و حمايتها و 9 في المائة بالتدريب الأمني. وتتابع شعبة الأمن الميداني تنفيذ هذه التوصيات في جميع المكاتب التي شملتها عملية التقدير.

الجدول 2: توزيع جوانب القصور التي حددتها بعثات التقدير الأمني في الفترة 2008-2009	
الإجراءات – 37 في المائة	<ul style="list-style-type: none"> ← إجراءات التحكم في المداخل ← خطة الأمن ← إجراءات الإخلاء ← تنفيذ عمليات الإخلاء ← نظم الحراسة
المعدات – 33 في المائة	<ul style="list-style-type: none"> ← معدات الاتصال ← معدات الإسعاف الأولي ← أجهزة إطفاء الحرائق ← مولدات الكهرباء ← رقائق مقاومة الانفجارات
تحسين المرافق – 21 في المائة	<ul style="list-style-type: none"> ← تغيير أماكن المكاتب ← تدعيم حوائط المبنى ← تدعيم بوابات/أبواب الطوارئ ← إنشاء أكشاك الحراسة
التدريب 9 في المائة	<ul style="list-style-type: none"> ← التدريب في مجال الاتصالات ← التدريب للتوعية بأمن الحرائق ← التدريب على تقديم الإسعافات الأولية ← تدريب السائقين ← التدريب للتوعية الأمنية ← التدريب على مواجهة الصدمات النفسية

المعدات الأمنية

24- سمح صندوق حفظ الأمن لشعبة الأمن الميداني تقديم التمويل لتوفير معدات أمنية إضافية بغرض الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي في 37 مكتبا قطريا وفي المقر. ويمكن أن يكون الامتثال لهذه المعايير مسألة صعبة مع ما يطرأ من تغييرات بسبب تشغيل مكاتب جديدة وتعديل مراحل الأمن والتأخر في التنفيذ في المباني المشتركة.

التدريب والتكاليف الأخرى

25- في الفترة 2008-2009 غطى صندوق حفظ الأمن تكاليف التدريب في (1) مواجهة الصدمات النفسية؛ (2) أساسيات التفاوض الإنساني؛ (3) إدارة حوادث أخذ الرهائن؛ (4) تحليل الأمن؛ (5) تحليل معلومات الأمن؛ (6) شهادة الأمن من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن؛ (7) قيادة المركبات. وتم تدريب 56 من موظفي الأمن و 50 من

السائقين. ويعتبر عقد دورات لاستخدام الأقراص المدمجة التي ترسلها إدارة السلامة والأمن بشأن أساسيات الأمن في الميدان مسألة إجبارية لجميع الموظفين، ويعتبر حضور دورات الأمن الميداني المتقدم التي تنظمها إدارة السلامة والأمن للموظفين مسألة إجبارية لموظفي الأمن المقرر أن يسافروا إلى المناطق التي تعلن فيها المرحلة الأمنية الأولى أو مرحلة أعلى.

26- ويبين الجدول 3 ملخص نفقات صندوق حفظ الأمن عند إقفال السجلات المالية في الفترة 2006-2007 والفترة 2008-2009.

الجدول 3: صندوق حفظ الأمن (بالدولارات الأمريكية)		
الفترة	نفقات الفترة	نفقات الفترة
	2007-2006	2009-2008
موظف شؤون إدارية - ف-2	-	249 016
بعثات التقدير الأمني	293 260	348 497
معدات المعايير الدنيا للأمن التشغيلي	1 692 000	959 102
التدريب الأمني	-	304 719
المجموع	1 985 260	1 861 334

تقرير عن صندوق البرنامج للطوارئ الأمنية

27- بعد النظر في الوثيقة (معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2009-2008) (WFP/EB.A/2008/6-C/1) ووثيقة "مذكرة إعلامية عن تنفيذ ترتيبات إدارة الأمن" (WFP/EB.A/2008/13-D) وافق المجلس على استخدام مبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي من الحساب العام لإنشاء صندوق الطوارئ الأمنية لتنفيذ التدابير الملحة للتخفيف من الآثار الأمنية. وبعد النظر في الوثيقة "معلومات محدثة لخطة البرنامج للإدارة" (2009-2008) (WFP/EB.2/2008/5-A/1) وافق المجلس على تخصيص مبلغ إضافي قدره 22.5 مليون دولار أمريكي لعام 2009. ووفقاً للقرار 2009/EB.2/5 تم ترحيل مبلغ 14.5 مليون دولار أمريكي من رصيد ميزانية الفترة 2009-2008.

28- يبين الجدول 4 نفقات الفترة 2009-2008 ومخصصات الفترة 2010-2011 في صندوق الطوارئ الأمنية. وسوف يغطي صندوق الطوارئ الأمنية في الفترة 2010-2011 نقل المكاتب، والتخفيف من آثار الانفجارات، وتقديرات الانفجارات، ومعدات الأمن، وتدابير حماية المرافق، والتدريب، وتقديرات الأمن، ووظائف الأمن. وتزعم شعبة الأمن الميداني إيفاد 35 بعثة لتقدير الأمن في الفترة 2010-2011 وستغطي تكلفتها من صندوق الطوارئ الأمنية.

الجدول 4: صناديق الطوارئ الأمنية للفترة 2008-2009 والفترة 2010-2011 (بالدولارات)		
مخصصات 2011-2010	نفقات الفترة 2009-2008	
5 000 000	2 372 962	نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات
300 000	399 712	تقدير الانفجارات
4 000 000	*730 338	الموظفون
250 000	348 366	الاستشاريون
2 500 000	5 784 882	المعدات
1 700 000	3 345 497	تدابير حماية المرافق
500 000	-	التدريب
250 000	-	تقدير المخاطر الأمنية
14 500 000	12 981 757	المجموع

* شغلت الوظيفة في النصف الثاني من عام 2009

لجنة أمن مباني البرنامج

29- أنشئت لجنة أمن المباني التي تتألف من الإدارة العليا في المقر والميدان برئاسة رئيس موظفي العمليات للإشراف على صرف الأموال التي يخصصها المجلس من أجل نقل المكاتب والاستثمار في التخفيف من آثار الانفجارات. ويقدم فريق المهندسين التابع للجنة إيفاد بعثات تقدير الانفجارات توصيات بميزانيات تحسين البنية الأساسية وعرضها على اللجنة للموافقة عليها. وتساعد اللجنة في وضع معايير خاصة بالبرنامج لتوجيه اتخاذ القرارات بما يتمشى مع إجراءات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بتحليل الانفجارات، وتعتمد مشروعات التخفيف من آثار الانفجارات ونقل المكاتب واستخدام المباني المشتركة مع الأمم المتحدة.

نقل المكاتب وتخفيف آثار الانفجارات

30- في الفترة 2008-2009 انتهى تقدير الانفجارات المتعلقة بأفغانستان وبنغلاديش وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا والهند والأردن (بما في ذلك المكتب القطري للعراق في الأردن) وموريتانيا والأرض الفلسطينية المحتلة وباكستان وسرى لانكا والصومال والجمهورية العربية السورية وأوغندا واليمن). وتعد لجنة أمن مباني البرنامج اجتماعات رسمية للاطلاع على التقديرات الحالية وتخفيف أثر الانفجارات. وفي عام 2009 وافقت اللجنة على تخصيص 14.6 مليون دولار أمريكي لاستهلال العمل من أجل تحديد مسافات أمنية كافية بعيدة عن المباني وتدعيم المباني التي يتعذر إدخال التحسينات عليها، كما وافقت على نقل مقر الموظفين أو إنشاء مباني جديدة. واستهل الفريق العامل منذ إنشائه 105 مشروعات في 41 بلداً، وانتهى تنفيذ 15 مشروعاً منها ويقع ثمانية في أفغانستان واثنان في بوروندي ومكتب في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر والأردن والأرض الفلسطينية المحتلة واليمن.

تعيين الموظفين

31- تم شغل سبع وظائف تتعلق بالأمن في إطار صندوق الطوارئ الأمنية في الفترة 2008-2009، كما غطى الصندوق تكاليف كبير موظفي الأمن المكلف بوضع السياسات والتدريب. وفيما يتعلق بالفريق العامل وافقت اللجنة على تمويل

تكاليف مدير برنامج تنفيذ الأمن وثلاثة مهندسين وموظف للمشتريات ومساعد إداري. وتم شغل الوظائف المعتمدة للفترة 2008-2009 في النصف الثاني من عام 2009.

32- وفيما يتعلق بالفترة 2010-2011 رصد صندوق الطوارئ الأمنية في ميزانيته مخصصات لعدد 14 وظيفة تتعلق بالأمن. وفيما يتعلق بشعبة الأمن الميداني سيمول صندوق الطوارئ الأمنية تكاليف تعيين موظف أمني كبير، واثنين من مستشاري الأمن، وموظف إداري، واثنين من المساعدين الإداريين، واثنين من موظفي الأمن من أجل التعميم الأولي لتدريبات التوعية بالأمن.

تدابير حماية المعدات والمرافق

33- بفضل إنشاء صندوق الطوارئ الأمنية أصبحت شعبة الأمن الميداني قادرة على تقديم التمويل لدعم المكاتب القطرية للتأكد من امتثالها للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي في الفترة 2008-2009 واتخذت التدابير لحماية المباني وتوفير معدات الاتصالات، ورفائق مقاومة الانفجارات، والدروع الواقية للأفراد، ومعدات السيطرة على المداخل، وتوفير العربات المدرعة في 40 مكتبا قطريا وفي المقر. وتم في الفترة المنقضية حتى الآن من عام 2010 تلبية متطلبات الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي في 15 مكتبا قطريا. وتضمنت تقديرات شعبة الأمن الميداني لمدى الامتثال لهذه المعايير في عام 2009 تعليقات من 75 مكتبا قطريا وإقليميا بما يدل على امتثال البرنامج بنسبة 90 في المائة من هذه المعايير. وستواصل الشعبة التنسيق مع المكاتب الإقليمية والقطرية للتأكد من تنفيذ التدابير الأمنية الضرورية. ويستمر توفير الأموال والدعم التقني للمكاتب التي تمتثل لهذه المعايير بنسبة 100 في المائة.

نظام تحليل الأمن وإدارة معلومات الأمن العالمي

34- بدأت شعبة الأمن الميداني في وضع نظام تحليل الأمن وإدارة معلومات الأمن العالمي في عام 2010 بغرض تعميمها خلال السنة مع البدء بالمكاتب القطرية التي يوجد بها موظفو أمن تابعون للبرنامج ثم نشرها بعد ذلك في أرجاء العالم. وهذا النظام يمكن موظفي الأمن وجهات الاتصال من جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بسلامة وأمن موظفي البرنامج وأصوله وعملياته مع إبلاغ المدراء على جميع المستويات بذلك.

أمن أسطول المركبات

35- نظام إدارة امن أسطول المركبات يمكن البرنامج من تعقب سير مركباته على مدى 24 ساعة في اليوم في أي مكان في العالم، ويرصد الموقع باستخدام أجهزة استقبال ساتلية مخفية مثبتة في كل مركبة للاتصال مع أجهزة شبكية مأمونة. ويصدر النظام تلقائيا إنذارات بتغيير الاتجاهات على المستوى القطري وإبلاغ مسؤولي الأمن بأي مخالفات، ويمكن للسائقين تشغيل زر الطوارئ طلبا للمساعدة في حالات الطوارئ. وقد اشترت شعبة الأمن الميداني 500 وحدة تعقب لتركيبها في جميع المركبات في البلدان التي تمر بالمرحلة الثانية فأعلى من مراحل الأمن بالتنسيق مع البرنامج العالمي لاستئجار المركبات في دبي. ودخل النظام مرحلة التشغيل الكامل في هايتي والسودان.

متطلبات التمويل للفترة 2010-2011

36- كما ورد في الرؤية الاستراتيجية لشعبة الأمن الميداني تم تحديد المزيد من احتياجات الوظائف والقدرات التشغيلية التي تستهدف إنشاء هيكل مهني ومستدام لإدارة الأمن. وسوف يتطلب تنفيذ النظام في الفترة 2010-2011 التعجيل بالإنفاق والموافقة على إمكانية تجاوز المبلغ المخصص وقدره 14.5 مليون دولار أمريكي قرب نهاية عام 2010. ومن المرجح أن ينجم عن التعجيل باستخدام الأموال ما يلي: (1) نقل المكاتب وتخفيف آثار الانفجارات على النحو الذي اقترحتة لجنة أمن المباني؛ (2) المضي في تدعيم القدرات التحليلية لشعبة الأمن الميداني؛ (3) تنفيذ مبادرات التدريب المقترحة. وسوف تقدم شعبة الأمن الميداني تقريراً إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2010 حول استعمال الأموال وستبلغه بأي متطلبات تمويلية إضافية.

الخطوات القادمة

- 37- في وقت تزداد فيه التحديات الأمنية التي يواجهها البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة في مجموعها فإن الرؤية الأمنية الجديدة تستهدف توفير الاستجابة العملية والاستدامة الأفضل للتحديات. وسوف تشارك شعبة الأمن الميداني في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى فيما يتعلق بتعزيز منظومة إدارة الأمن بالأمم المتحدة وغيرها من فرق الأمم المتحدة بغرض تنفيذ عمليات البرنامج بطاقتها القصوى.
- 38- وتشمل القضايا التي سيجري تناولها إيجاد مصادر تمويل بديلة وتوعية الدول الأعضاء والحصول على دعمها فيما يتعلق بقضايا الأمن وإتاحة خيارات بديلة طويلة الأجل للتمويل المستدام. ويجب النظر بشكل حاسم في قضية تمويل تكاليف الأمن من الميزانية العادية للأمم المتحدة.
- 39- وستواصل المديرية التنفيذية مساندة الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ وتعزيز وتوحيد نظام إدارة الأمن لجميع موظفي الأمم المتحدة في أرجاء العالم ودعوة الدول الأعضاء ورؤساء الوكالات إلى مطالبة الجمعية العامة بتمويل منظمة إدارة الأمن بالأمم المتحدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.
- 40- وسوف تطلع الأمانة المجلس التنفيذي في كل دورة من دوراته السنوية على آخر ما يستجد من تطورات في ترتيبات إدارة الأمن في منظومة الأمم المتحدة وما ينطوي عليه ذلك من آثار مالية، بما في ذلك تغيير حصة البرنامج في إطار آلية تقاسم التكاليف.